الولايات المتحدة بحاجة إلى سياسة جديدة بشأن سوريا

بقلم جيفري فلتمان وهراير باليان

تم نشر المقال في نسخته الانجليزية على موقع Responsible Statecraft بتاريخ 20 كانون الثاني/ يناير 2021.
https://responsiblestatecraft.org/2021/01/20/the-united-states-needs-a-new-syria-policy/

سيرث الرئيس المنتخب جو بايدن أزمة مستعرة في سوريا منذ عشر سنوات، أزمة ما زالت تطرح تحديات استراتيجية وإنسانية ضخمة، ولكن أمام الإدارة الأميركية الجديدة فرصة من أجل إعادة تقييم سياستها بشأن سوريا عبر إعطاء الأولوية للدبلوماسية لدفع مصالحنا إلى الأمام.

لا يخفى على أحد أن واحداً منا هو من أشد منتقدي الرئيس السوري بشار الأسد وسياسات سوريا الداخلية والخارجية منذ سنوات. أما الآخر فهو ناقد شرس للفكرة القائلة إن سياسة ممارسة الضغط وحدها كفيلة بإحداث تغيير في سلوك نعتبره سلوكاً إشكالياً. ما زالت الاختلافات في ما بيننا حول السياسة قائمة وقوية لا سيما في ما يخص الرئيس بشار الأسد، وهذا تحديدًا ما يجعل توصيتنا المشتركة هذه أكثر أهمية. في الواقع، كلانا يتفق على أنه، وباستثناء التصدي لتهديد داعش في شمال شرق سوريا، يمكن القول إن السياسة الأميركية بشأن سوريا منذ العام 2011 قد فشلت في تحقيق أية نتائج إيجابية، ومن هنا ضرورة إحداث تحوّل في السياسة.

تشمل المصالح الأميركية في سوريا القضاء على خطر المجموعات الإرهابية، وحظر استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية ، إضافةً إلى تخفيف معاناة ملايين المدنيين الذين تدمّرت حياتهم من جراء سنوات من الحرب والقمع والفساد والعقوبات.

فضلاً عن ذلك، سوريا هي نقطة لتفجّر النزاع بين القوى الخارجية بما في ذلك بين الولايات المتحدة وروسيا، وإسرائيل وإيران، وروسيا وتركيا، وتركيا والأكراد المدعومين من الولايات المتحدة. وتكمن مصلحةٌ أميركيةٌ أخرى في الأعباء التي يفرضها اللاجئون على الدول المجاورة وأوروبا، حيث لا تزال موجات الهجرة الجماعية تثير ردود فعل شعبوية.

لقد نجحت السياسية الأميركية الحالية القائمة على عزل سوريا وفرض العقوبات عليها في شل اقتصاد البلاد المدمَّر أصلاً من جراء الحرب ، إلا أنها فشلت في إحداث أي تغيير في السلوك. فالجهود التي بُذلت سابقاً لتدريب مجموعات المعارضة وتزويدها بالمعدات والسلاح للضغط على بشار الأسد وحمله على تغيير مساره أو التنحي عن السلطة قد باءت بالفشل أيضاً، لا بل إن تلك السياسات ساهمت في زيادة اعتماد سوريا على روسيا وإيران.

أما العقوبات الأميركية والأوروبية فقد أدت إلى شح حاد في بعض المواد وساهمت في انهيار العملة السورية إلا أنها لم تفلح في إضعاف الدعم الكبير لبشار الأسد داخلياً في صفوف أبرز مؤيديه، كما ولم تفضي إلى أي تغيير في سلوك النخبة الحاكمة. وقد أدت سياسة العقوبات إلى تهميش الولايات المتحدة وأعطت دور الحَكَم لروسيا وتركيا وإيران في تحديد مستقبل سوريا، بينما راوحت الجهود الدبلوماسية بقيادة الأمم المتحدة في جنيف والتي ركّزت على الإصلاحات الدستورية مكانها.

والأسوأ هو أن العقوبات على سوريا ينتج عنها تبعات إنسانية غير مقصودة متمثّلة في إطالة مأساة السوريين العاديين وتأزيمها، الأمر الذي يصب في مصلحة المستفيدين من الحرب ويقضي على الطبقة الوسطى السورية التي يُعوَّل عليها لتحقيق الاستقرار والإصلاح على المدى البعيد. وبالتالي يمكن القول إن قيادة البلاد غير متأثرة بالعقوبات.

أمام الولايات المتحدة اليوم خياران: إما الاستمرار في المقاربة الحالية التي لم تُفلح سوى في مفاقمة ظاهرة الدولة المنهارة، أو اعتماد عملية دبلوماسية جديدة تهدف إلى وضع إطار مفصّل للتحاور مع الحكومة السورية بشأن مجموعة محددة من الخطوات الملموسة التي يمكن التحقق منها، والتي في حال نُفذت، تقدّم الولايات المتحدة وأوروبا مقابلها المساعدة المستهدفة لسوريا وتجري تعديلاً في العقوبات.

يكمن الهدف من مثل هكذا مقاربة في وقف الانزلاق الجنوني في سوريا وإعادة إحياء الجهود الدبلوماسية عبر تقديم مقاربة من عدة مراحل تسمح بتحقيق التقدم حول مسائل محددة ،وتوفّر للحكومة السورية وداعميها مساراً واضحاً للخروج من الأزمة الاقتصادية والإنسانية الراهنة. ولكن بالطبع لا تعالج هذه المقاربة التحدي الاستراتيجي المتمثّل في اصطفاف سوريا مع إيران وروسيا وهو ما تعارضه الولايات المتحدة، كما لا تحاسب على أي من الفظائع والدمار الذي لحق بسوريا. ولكن المقاربة الحالية لم توفّر ذلك أيضاً.

لقد قام مركز كارتر بتفصيل المراحل التي تنطوي عليها هكذا مقاربة في ورقة تم نشرها في مطلع كانون الثاني/يناير 2021 بعد مشاورات واسعة مع سوريين من كل الخلفيات السياسية ومع المجتمع الدولي.

يتعيّن على الولايات المتحدة أولاً التفكير في إعفاء كافة الجهود الإنسانية لمحاربة كوفيد-19 في سوريا من العقوبات. كذلك، من الملحّ أيضاً تسهيل إعادة إعمار البنى التحتية المدنية على غرار المستشفيات والمدارس ومنشآت الري. يلي ذلك تخفيف العقوبات الأميركية والأوروبية بشكل تدريجي ويمكن الرجوع عنه، على ألاّ تُفعّل هذه الخطوات إلا بعد تحقق الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من تنفيذ الخطوات الملموسة التي تمّ التفاوض عليها مع الحكومة السورية، ويتم أيضاً إرساء آليات تسمح بالتحقق من

التقدم. ومن شأن هذه الخطوات أن تشمل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتأمين العودة الآمنة والكريمة للاجئين، وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية بدون أي عوائق إلى كل المناطق السورية والتخلّص مما تبقّى من الأسلحة الكيميائية، وتنفيذ الإصلاحات السياسية والأمنية، بما في ذلك المشاركة بنوايا حسنة في مسار جنيف بقيادة الأمم المتحدة واعتماد المزيد من اللامركزية.

ولكن فلنكن واقعيين، هذه المقاربة دونها عقبات عدة. فالقيادة السورية لم تُظهر الاستعداد الكافي لتقديم التنازلات. ويقتضي الحفاظ على الزخم في هذا المقاربة التدريجية التحقّق من أفعال سوريا التي لم يعد باستطاعتها مجرد الحديث عن الإصلاحات بدون أي خطوات حقيقية، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى تعليق المبادرات الأميركية والأوروبية وإلى عودة العقوبات المشدّدة.

صحيحٌ أن غالبية الدول التي تطالب برحيل الأسد قد تخلّت عن هذا المطلب العالي السقف منذ سنوات، إلا أنها واصلت سياسات الضغط والعزلة التي أخفقت حتى الساعة في إحداث أي من الإصلاحات المرجوة المقدّمة في هذا المقترح التدريجي. هذه ليست بهدية إلى الحكومة السورية التي تتحمّل مسؤولية معظم الدمار وسفك الدماء في سوريا منذ أكثر من عشر سنوات. وإنما اقتراح أن الابقاء على الوضع الراهن لن يحدث نتائج مغايرة لتلك التي شهدناها منذ العام 2011.من خلال الإعلان عن سلسلةٍ واضحة من الخطوات المتبادلة المتفاوض عليها، يمكن لأوروبا والولايات المتحدة ممارسة نوع آخر من الضغوط على سوريا بغية إطلاق الإصلاحات التي تم رفضها حتى اليوم.

وصول الإدارة الأميركيةالجديدة يقدّم فرصة فريدة لتغيير الوُجهة ولإختبار جدوى هذه المقاربة الجديدة.

جيفري فلتمان هو زميل زائر في برنامج السياسة الخارجية التابع لمعهد بروكينغز. سبق له أن شغل منصب وكيل الأمين العام للأمم التحدة للشؤون السياسية ومناصب رسمية متعددة في وزارة الخارجية الأميركية قبل تعيينه كمساعد لوزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى لدى الأمم المتحدة.

يشغل هراير باليان منصب مدير برنامج حل النزاعات في مركز كارتر منذ العام 2008. منذ العام 1991، عمل باليان في دول البلقان وأوروبا الشرقية والدول المستقلة المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي سابقاً، وفي الشرق الأوسط وأفريقيا مع منظمات حكومية دولية (الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، وكذلك مع منظمات غير حكومية (مجموعة الأزمات الدولية، وغيرها). وهو يملك خبرة واسعة في مجال الإنتخابات وحقوق الإنسان وحل النزاعات.